

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

الإشكال القويّ تجاه بيانات المحقق الخوئيّ

و سنعارض استظهارات المحقق الخوئيّ:

• أولاً: لقد رسّخنا الوثائق العامة مسبقاً كمشايع الصدوق و ترضيه عن الخُصّ و...

• ثانياً: أساساً لا تُعدّ صلاة الجمعة قضية عرفيّة بل قد استحدثها و شرّعها الشارع بحذفها - كبرى و صغرى - بحيث قد حرّر مختلف أبعادها و أثار لنا حكّم هذا الحكم الشرعيّ المستجدّ، و لهذا قد فكّك الشارع بين أن يُصلي الركعتين ضمن «يوم الجمعة برفقة الإمام» فحسب و بين أن يصلي أربعاً في غيرها، فبالتالي لا يعي العرف هذه الجوانب و الشرائط و... أبدأً، بل سياق الرواية و أساس هويّة صلاة الجمعة الحساسة لا تنسجم أن نعدّها قضية عرفيّة نهائياً، أجل سيُجدنا العرف و العقلاء لدى و عي المعاني و المواضيع و لدى إلغاء الخصوصية، لا تجاه القضايا الشرعيّة و الحوادث الدينيّة و جزيئاتها الفرعيّة و خاصّة عيار صلاة الجمعة المتميّزة.

• ثالثاً: لو تشكّكنا هل طرحت الشارع قضية: بدوره شارعاً و من البعد الدينيّ أو بوصفه أحد الأعراف، لتوسّلنا إلى «الأصل الأوّلّي ضمن الروايات» فإنه سيستدعي أن نراه مشرعاً ذاك الحين بحيث قد تصدّى لتنوير حكم شرعيّ إذ حملها على القضية العرفيّة السائرة بين المجتمعات سيفتقر إلى «قرينة و وثيقة عميدة» بينما نفتقدهما لدى مسألة صلاة الجمعة.

و استدامة الدليل السّابع، قد غاصّ الشيخ مرتضى الحائريّ أيضاً في تنقيح دلالة الرواية قائلاً:

«أقول: و دلالته على كون المقصود بالإمام غير إمام الجماعة من وجوه:

Ø منها قوله: «أنّ الصلّة مع الإمام أتمّ و أكمل لعلمه و فقهه و عدله و فضله» لوضوح أنّها ليست من صفات إمام الجماعة إلّا العدالة.

Ø و منها قوله: على ما في العلل - «للأمير» فإنّ عدم صدق العنوان المذكور على إمام الجماعة واضح.

Ø و منها قوله: «و يخبرهم بما ورد عليهم من الآفاق.» فإنّ إمام الجماعة مع المأمومين سيّان في ذلك.

Ø و منها قوله: «و ليس بفاعل غيره ممّن يؤمّ الناس في غير يوم الجمعة.»

Ø و منها قوله: «و ما يريد أن يعلمهم من أمره و نهيه و ما فيه الصّلاح و الفساد.»

فإنّ ذلك ليس شأن إمام الجماعة بما هو، و لا يصلح لصدق هذا العنوان عليه.»[1]

ثمّ استشكّله قائلاً:

« و أمّا السّابع ففيه:

1. (أولاً): أنّ المنساق من الخبر الشّريف أنّه بصدد بيان الحِكمّ و المصالح، بالنّسبة إلى الحكم الشرعيّ الأوّل، و أنّه لو أتى بصلاة الجمعة على النّحو المجهول من قبل الله تعالى (أي بحكمها) لكانت واجدة للمصالح المذكورة فيه (فبالثّالي لو تواجّدت الحِكمة لتفعل الحكم أيضاً ولكن لو انعدمت الحِكمة لما انهدم الحكم بل سيظلّ وجوب الجمعة سليماً و نشيطاً).

2. (ثانياً): و يكفي في ذلك أولويّة الإمام أو المنصوب لذلك، و لو بنحو تعدّد المطلوب الإلزاميّ (أي أصل الجمعة و أنّ يؤمّها الإمام أيضاً) أو على نحو الاستحباب (بينما نظريّة الاشتراطيّة يستظهر وحدة المطلوب بحيث سيّنحصر وجوب الجمعة بمحضر المعصوم أو منصوبه فحسب).

كيف؟ و لو كانت المذكورات (أي علمه و فضله و...) فيه عللاً و كان وجوب صلاة الجمعة و باقي أحكامها دائراً مدار ما ذكر من العلل - بحيث كانت كسائر العلل المنصوصة معيّنة و مخصّصة - لكان اللازم على من يحضر الجمعة من قريب الجامع (بعدّة أمتار مثلاً) ضمّ ركعتين آخرين لعدم تحمّله التّعب (لعدم انطباق علّة بحقّه) و كذا (ضمّ ركعتين بحقّ) من لم يدرك الخطبة لعدم حبسه الإمام، و عدم انتظاره الصّلاة، فتأمّل (فهذه القرائن تدلّ على أنّها حكم لا علة).

و كان مقتضى ذلك أيضاً عدم صلاحية مثل الصّادق عليه السّلام - و العياذ بالله تعالى - لإقامة الجمعة (و يؤمّمهم) حيث إنّ لم يكن أميراً و لم يكن له اطلاع بحسب الأسباب العاديّة بما ورد على المسلمين من الآفاق حتّى يخبرهم بذلك.»[2]

و لكن سنّطمسّه:

• أولاً: إنّنا منذ البداية قد سلّمنا «اشتراطيّة المعصوم للجمعة» و ذلك نظراً إلى مفترَض الرّواية و مرّتكَز المتسائل، فإنّ المتسائل بارتكازه المسبّق قد افترَض هذه الشرطيّة منذ البداية فهمّ إلى تنقيح بقيّة جوانب الجمعة و لهذا قد تسائل عن أسباب جزئيّات الجمعة و فلسفتها - لا أنّ أساس «الشرطيّة» غامضة لديه بحيث لم تثبت - إذن فتسائلاته الدّقّيّة لا تمّحق أساس الشرطيّة.

• ثانياً: حتّى لو افترضنا المزبورات حكمّاً و لكنّ انتفاء الحِكمة لا يُنتج انهدام «الشرطيّة» أبداً إذ:

∅ أساس الاشتراط مفروغ لدى المتسائل بارتكازه.

∅ و انعدام الحِكمة - كافتقار المعصوم - لا يهدم أساس «إناطة الجمعة بالمعصوم» - عكساً في العلّيّة - و لهذا قد نصّت الرّواية بأنّ لو تواجّد المعصوم لتحَدّدت صلاة الجمعة و لو افتقد لتوجّبت صلاة الظّهر، فسنتّج إذن علّة الجمعة بالمعصوم، فسواء افترضناها حكمّاً أو عللاً لما قدح بأساس العلّة و الاشتراط.

• ثالثاً: لو استظهرتم أنّها حكمّ لما انحصر بتعدّد المطلوب فإنّ وُفور الحِكم ستلائم وحدة المطلوب تماماً إذ ربّ حُكم فارد يملك حكمّاً و فيرة، نظير «الزّمر حرام لأنّه مسكر» حيث قد حظي تحريمه بحِكم غزيرة، فسواء احتسبنا الإسكار حكمة أم علّة فلا نتخيّر في أصل التّحريم أبداً، فليكن وجوب الجمعة بهذا المِنوال إذن، و المائز الرّئيسيّ بين العلّة و الحِكمة هو استدارة الحكم و

انحصاره مدار العلّة سعة و ضيقاً – كالإسكار – بخلاف الحكمة فإنّ تواجد حكمة ما لا يُصادم وجود حِكم و شروط أُخر، فمهما استظهرنا فسيُسلم اشتراط الجمعة بالمعصوم.

- 
- [1] صلاة الجمعة (حائري). ص 80-81 قم – ايران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.
- [2] نفس الينبوع ص102 .